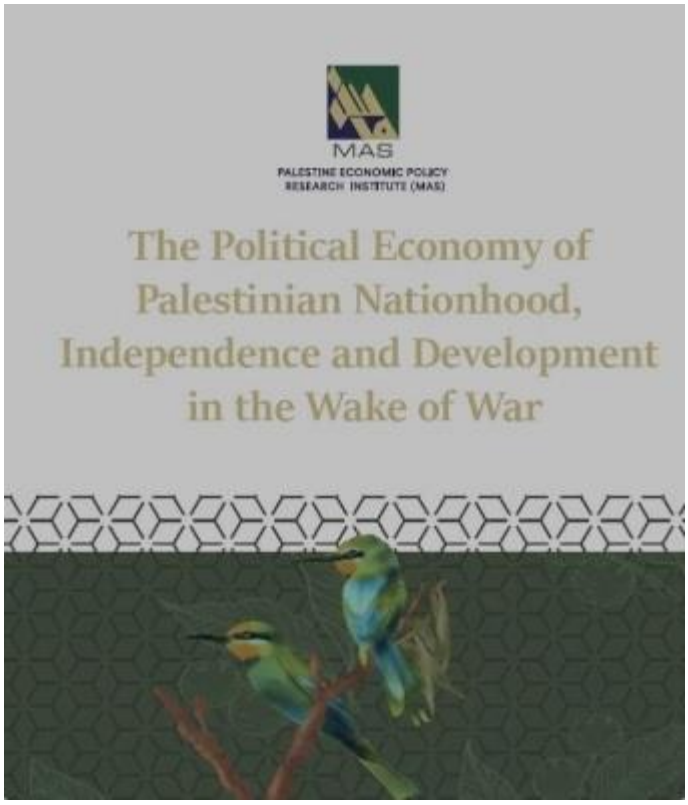

الحوكمة الفلسطينية الوطن، السيادة، والحقوق بعد 30 عامًا من أوسلو

الكتاب: زين ابو دقة, نور عرفة, فاتنة جاعوني, اشرف خطيب, ماهر الكرد, أنمار رفيدي, مشتاق خان, رجا الخالدي

الفصل الثالث من كتاب الاقتصاد السياسي للهوية القومية والاستقلال والتنمية الفلسطينية في اعقاب الحرب

صادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) - 2025

https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/03/20/pea-report-eng-2025-1742469799.pdf

ترجمة خالد غنام

3.1 مقدمة: المساعي الوجودية الفلسطينية الثلاثة

يمكن تعريف الحوكمة الفلسطينية بأنها الطريقة التي خاض بها الشعب الفلسطيني نضاله من أجل تقرير المصير الوطني، ونظم نفسه، وأدار علاقاته السياسية والاجتماعية فيما بينه. تُشكل هذه المساعي الوجودية الفلسطينية الثلاثة. على مدى الستين عامًا الماضية، منذ ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، جسّدت هذه التجربة، بدرجات ومراحل متفاوتة، هذه المساعي الثلاثة المتشابكة.

خلال نصف تلك الفترة، كرّست منظمة التحرير الفلسطينية نفسها للكفاح المسلح ضد إسرائيل، بينما اتسمت العقود الثلاثة الماضية بالتزامها بتحقيق تقرير المصير الوطني تفاوضيًا في سياق "حل الدولتين". وقد أدى هجوم السابع من أكتوبر، والحرب الإبادة الجماعية التي شنّتها إسرائيل منذ ذلك الحين، إلى تدمير الهياكل والمؤسسات، وإعادة تموضع العديد من الجهات المؤثرة في النظام السياسي الفلسطيني و"المشروع الوطني". إلا أن هذه المساعي الوجودية الثلاثة تتأرجح بين المد والجزر، وأحيانًا في اتجاهات متعاكسة.

لطالما كان المسعى الأساسي والأعرق تاريخيًا للشعب الفلسطيني هو تحقيق الهوية الوطنية؛ وهو هدفٌ يُمثِّل ويحمي الهوية الوطنية المشتركة، والتماسك، والأهداف، والثقافة التي تُميّز كل أمة في العالم. وقد تطورت الهوية الوطنية الفلسطينية وتبلورت على مدى قرنٍ من الزمان على الأقل.

لقد كان هذا مدفوعًا بديناميكياته الداخلية الخاصة، ولكنه بالتأكيد صيغ أيضًا من خلال الديناميكية الخارجية لمواجهة طويلة الأمد مع مشروع دولة أخرى لإقامة دولتها الخاصة على الأرض التي كان يسكنها 1.4 مليون عربي فلسطيني وحوالي 600 ألف مهاجر يهودي بحلول عام 1948، معظمهم من أوروبا. ومع ذلك، بحلول القرن الحادي والعشرين، أصبحت الدولة الفلسطينية حقًا وواقعًا راسخًا ومكتسبًا، على الرغم من أن سبعة ملايين فلسطيني يعيشون داخل فلسطين، يعيش عدد مماثل في دول المنطقة وخارجها.

بالنسبة لبعض الشعوب، لم تُترجم القومية تلقائيًا إلى دولة قومية ذات سيادة. على سبيل المثال، حُرمت الشعوب الأصلية في الأمريكتين وأوقيانوسيا، أو غيرها من الشعوب، من السيادة في فضاء ودولة مُحددين ومتفق عليهما، يُمكنهم تسميتهما ملكًا لهم. افترضت الأمة الفلسطينية، قبل عام 1948، أنها ستتمتع بحق السيادة والاستقلال في كامل فلسطين، بما يتماشى مع النظام الدولي لما بعد الحرب وما بعد الاستعمار.

لكن خمسين عامًا من الاستعمار الصهيوني تحت الوصاية البريطانية نجحت بالفعل في إنشاء مساحات يهودية في جميع أنحاء البلاد، وهي في معظمها جيوب غير متجاورة ضمن توزيع ديموغرافي وأراضي ذي أغلبية عربية. وقد أرسى هذا أسس دولة يهودية قابلة للحياة على جزء من فلسطين، دولة حُددت سيادتها في عام 2025 لتمتد على كامل المنطقة الممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. وإذا كانت الأمة الفلسطينية أقرب ما تكون إلى إقامة دولة عام 1947 عندما عُرضت عليها شروط الأمم المتحدة التي اعتُبرت سلبية آنذاك، فرفضتها، فإن الأمة الفلسطينية اليوم أبعد ما تكون عن إقامة مساحة دولتها السيادية في فلسطين.

في خضم هذه الصراعات المضطربة التي تبدو بلا نهاية من أجل الحفاظ على هوية وطنية صُنعت في الحرب والشتات والإبادة الجماعية، وتحقيق سيادة دولة مستقلة على 22% من مساحة فلسطين التاريخية (الأرض الفلسطينية المحتلة)، فإن فشل السعي إلى اكتساب وحماية الحقوق بالمعنى الأوسع الذي تُعرّف به الدولة لا يقل مأساة. لقد حُرم معظم الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم إسرائيل، وملايين الفلسطينيين عديمي الجنسية والمحاصرين والمتضررين في المنفى، من حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بدرجات متفاوتة، جماعيًا وفرديًا.

يُفترض عمومًا أن الدولة القومية هي الإطار والضامن الضروري لهذه الحقوق في عقد مع "المواطنين"، لكن الدول لا تمنح عادةً مثل هذه الامتيازات لغير المواطنين (مع أن إسرائيل تفعل ذلك، من خلال قانون الدولة القومية لعام 2018، الذي يُعرّف إسرائيل بأنها "الدولة القومية للشعب اليهودي" - وهذا يجعلها مثالًا غريبًا وفريدًا). ما لا يقل عن خمسة ملايين فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ليسوا مواطنين قانونيين في دولة إسرائيل ذات السيادة، ونحو مليوني فلسطيني في إسرائيل مواطنون قانونيون، لكنهم يتمتعون بحقوق أقل من اليهود الإسرائيليين، أو حتى اليهود من جميع أنحاء العالم، ويواجهون أشكالًا متعددة من التمييز. وقد حصل بعض اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا والأمريكيتين على الجنسية بعد أجيال عديدة، لكن هويتهم الوطنية لا تزال متجذرة بقوة في أصولهم الفلسطينية.

لذا، فإن القومية الفلسطينية حقيقة لا يمكن إنكارها. ومن المفارقات، أنه في حين أن "وحدة الأمة" راسخة حتى في ظل ضغط الحرب والانقسام الفصائلي، لا تلوح في الأفق القريب دولة فلسطينية ذات سيادة، ولا تحقيق الحقوق الأساسية لمعظم الشعب الفلسطيني. وكأن التاريخ يُخبر الشعب الفلسطيني: قد يُعترف بكم كأمة، لكنها أمة بلا حقوق أو دولة.

بدلاً من ذلك، فإن الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو مزيد من التطهير العرقي والإبادة الجماعية، والتراجع التاريخي لأي احتمال لتقرير المصير الوطني الفلسطيني (أو إقامة دولة). وهذا يضع شكل وجودة وهدف الحكم الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية التي خاضت النضال من أجل التحرير الوطني عند مفترق طرق. وتتحدى المعضلة نفسها أيضًا الحكمة التقليدية القائلة بأن "الأنظمة" الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال تتمتع بمبرر وجود، وأن الجهود قد تنجح في إصلاح أو إعادة بناء أو إعادة التفكير في مؤسسات الحكم الفلسطيني القائمة منذ العقود الثلاثة الماضية. قد تكون محاولة إنقاذ ما تبقى عقيمة، وقد يكون نقاش آفاق "الحكم الرشيد" في فلسطين تافهًا إلى حد ما.

مع ذلك، يُقيّم هذا الفصل السمات الهيكلية لنظام الحكم الفلسطيني كما هو قائم اليوم، والمؤسسات والعمليات التي أفرزها على مر العقود، والتحولات في تأثير مختلف الجهات المعنية على نجاحه أو فشله. كما يُدمج بعض نتائج استطلاع رأي

المربع 1- حل الصراع: بين الدولة والعودة

بينما قد تبدو العودة أبعد من أي وقت مضى، لا يزال أكثر من نصف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة متمسكين بحق العودة (مع عودة كاملة لملكية الأرض وتفكيك الصهيونية). واحد فقط من كل خمسة (22.2%) يقبل بالدولة فقط. وتميل الفئة العمرية الأصغر (15-24 عامًا) إلى الدعوة إلى عودة الأراضي بأكملها إلى أصحابها الأصليين وتفكيك الصهيونية بنسبة 58.2%، مما قد يشير إلى شغف أكبر وشعور أكبر بالانتماء بين الشباب.

في الوقت نفسه، يُعدّ الفلسطينيون في منتصف العمر (45-54 عامًا) الأكثر ميلًا للتوافق مع حد أدنى من الدولة، لا سيما في قطاع غزة، حيث اختار ثلث هذه الفئة العمرية هذا الخيار، مع أنه لا يزال الأقل شعبيةً بشكل عام. قد يعني هذا أن كبار السن الفلسطينيين أكثر براغماتيةً واستعدادًا لتقديم تنازلات من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة.

الشكل 1: من وجهة نظرك، أي مما يلي يصف بشكل أفضل الحد الأدنى من تحقيق حق العودة الذي ينبغي على الفلسطينيين قبوله؟

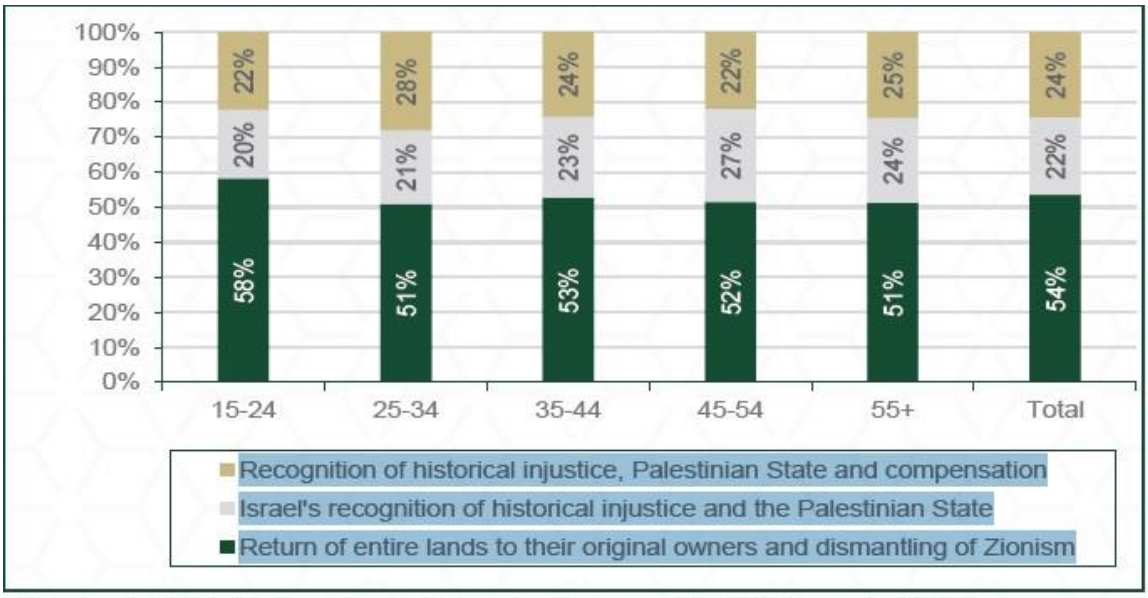

أجراه معهد التقدم الاجتماعي والاقتصادي (ISEP) في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 على عينة تمثيلية من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.2 المحددات الهيكلية والعمليات التي تدعم الحوكمة الفلسطينية

لقد تشكلت ديناميكيات التفاعلات السياسية والاقتصادية الفلسطينية، وكيف أثرت على مسار الحكم وآفاق التنمية، من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل هيكلية رئيسية: الأيديولوجيات، والتحول الاجتماعي، وتطور النظام السياسي.

من أعمق العوامل تجذرًا صراع الأيديولوجيات والروايات التي تمتد عبر المعتقدات الدينية والاقتصادية والسياسية، سواءً بين الشعب الفلسطيني، أو في علاقاته مع الدول الأخرى، وخاصة إسرائيل. بالنسبة للكثيرين في فلسطين وإسرائيل والعالم، يُعتبر هذا الصراع صراعًا على السيادة الدينية، وهو صراعٌ قائمٌ منذ القدم في فلسطين، مع حروبٍ بين اليهود والمسلمين والمسيحيين للسيطرة على "الأرض المقدسة".

لقد بلغت قوة الأيديولوجية الدينية في صراع اليوم آفاقًا جديدة، متمثلةً في ذروة المقاومة الإسلامية المتمثلة في التخطيط الاستراتيجي لهجوم حماس في 7 أكتوبر، وما تلاه من تصاعدٍ إبادةٍ جماعيةٍ للنزعة المسيحية القومية اليهودية. إن الصراع المتقلب على السيطرة على المسجد الأقصى، مع سعي الحركات المسيحية اليهودية إلى تدميره وبناء هيكلٍ يهودي مكانه، يُبقي القدس في حالة توترٍ دائم.

مع قدوم إدارة أمريكية ذات توجه صهيوني مسيحي إنجيلي، تعتبر فلسطين بأكملها أرضًا ذات سيادة تابعة لدولة إسرائيل، لا تزال هذه النقطة الساخنة بالغة الأهمية. ومع ذلك، لا تزال الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني مُصاغة في إطار نهج

غير ديني، قائم على الحقوق، حيث لا تزال القومية والسيادة تتفوقان على التصور الديني للنضال، حتى في تصريحات حماس في السنوات الأخيرة وخلال الحرب.

فلسطين أيضًا جزء من نظام اقتصادي رأسمالي معولم وليبرالي، بفضل ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي ومن خلاله، فضلًا عن اندماج ملايين الفلسطينيين حول العالم في النظام الاقتصادي العالمي، الذي يُفترض أنه قائم على قواعد. وقد استلزم ذلك ليس فقط تبني النخبة الفلسطينية والجمهور للقيم والمفاهيم الاقتصادية الليبرالية (والنيوليبرالية) (مثل "اقتصاد السوق الحرة")، بل أثّر أيضًا على تطور هياكل الحكم والسياسات الفلسطينية لإدارة توازن القطاعين العام والخاص في الاقتصاد والمجتمع. كما عنى ذلك "وضع السياسة جانبًا" فيما يتعلق بالأعمال والتعامل مع رأس المال الإسرائيلي والوسطاء والشركاء التجاريين.

لكن المجتمعات والاقتصادات ليست ثابتة، وفي فلسطين، لا تزال ديناميكيات النمو تُنتج "التقدم"، مهما كان مُقيّدًا أو مُشوّهًا بفعل السياق العدائي والمتقلب. لذا، حتى في ظل وطأة الحرب، استطاعت الأرض الفلسطينية المحتلة الحفاظ على قدرٍ من الأسواق المتميزة والحرة نسبيًا، سواءً كانت مُكلفة أو مُربحة، وتتاجر دوليًا، وهي أقل توجهًا نحو النمو حاليًا من البقاء، ولكنها مع ذلك كيانات متميزة بعد 57 عامًا من الاحتلال الإسرائيلي. بعد 30 عامًا من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء وصيانة خدمة مدنية تضم 150 ألف موظف بأجر، وعودة مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الاقتصاد المحلي بأجور مجزية نسبيًا من عملهم في إسرائيل (حتى عام 2023)، تحولت فلسطين من اقتصاد زراعي، ريفي في معظمه، إلى اقتصاد صناعي حضري في معظمه.

في المقابل، تشكلت طبقاتٌ تُفرّق بين الأغنياء والفقراء، والفقراء المدقعين والأغنياء المُبذرين، واللاجئين، وسكان الضفة الغربية، وعائدي منظمة التحرير الفلسطينية، وسكان الخليل، والنابلسيين، وسكان غزة. إلى جانب طبقةٍ فلاحيةٍ عاملةٍ صامدة، نشأت طبقةٌ متوسطة، مدفوعةً بشبابٍ نابضٍ بالحياة، وطموحٍ صاعد، يُفضّل الفردية على الجماعة، والاستهلاك على الاستثمار، والحياة الأسرية الجيدة على السياسة. وبحلول عام ٢٠٢٣، أصبحت هذه الطبقة أقوى فئةٍ تُحافظ على الوضع السياسي الراهن، حتى لو كان ذلك يعني بقاء الفلسطينيين أمةً بلا دولة، وشعبًا بلا سيادة.

في هذه الأثناء، يُمثل النظام السياسي الفلسطيني العامل الهيكلي الآخر المُحدد للوطنية وفرص التحرير، أو على الأقل التغيير. ويتألف هذا النظام اليوم من نظام واحد بقيادة فتح، يضم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحكومتها في السلطة الوطنية الفلسطينية ومقرها رام الله، المنفصلة منذ عام 2007 عن الحكومة التي تقودها حماس في قطاع غزة. ولكلٍّ منهما أجندات ومواقف سياسية مختلفة تجاه المقاومة المسلحة، بالإضافة إلى ادعاءات متنافسة بالشرعية والدعم الشعبي. أما بالنسبة لنظام منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الوطنية الفلسطينية، فتتأصل شرعيته في الاعتراف الراسخ بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وحاملة لوعد التحرير الوطني، وبأن السلطة الوطنية الفلسطينية هي الحكم الذاتي المتفق عليه دوليًا للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومقدم الخدمات له.

لكن ادعاء نظام منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الوطنية الفلسطينية بشرعية قيادة الحركة الوطنية قد ضعف بسبب غياب المساءلة الديمقراطية منذ انتخاب الرئيس الفلسطيني عام 2005، وحل المجلس التشريعي المنتخب بحرية والذي تهيمن عليه حماس، وحظره بعد سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007. تمثيل الفصائل الفلسطينية والحركات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية محدود، وهيئاتها الحاكمة خاملة. في غضون ذلك، لم تكن الحكومة التي أدارتها حماس في قطاع غزة لمدة 17 عامًا أكثر أو أقل خضوعًا للمساءلة أو استجابة أو شعبية من منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية. في الواقع، كانت أيديولوجيتها الإسلامية ونهج الإخوان المسلمين السري في الحكم غريبين عن تجارب الحكم الفلسطينية في عصور مختلفة، ولم يتقبلها المجتمع المحافظ، وإن لم يكن أقل وطنية، والذي يتألف من مليوني فلسطيني يعيشون تحت حكم حماس.

إن قرار حماس الاستراتيجي بشن مواجهة عنيفة مع إسرائيل دون إدراك كامل لما قد تترتب عليه من عواقب، والذي ربما لم يكن أحد ليتصوره واقعيًا، قد أفقدها ادعاءها بشرعية الحكم الوحيدة، مع احتفاظها بمكانتها كقوة حرب عصابات مسلحة منظمة تنظيمًا جيدًا، تجرأت على تحدي إسرائيل، وبالتالي أصبحت أحد مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية. إن تراجع الدعم الشعبي لحماس في قطاع غزة، حتى مع صعودها في الضفة الغربية، قد أشار إلى نهاية تجربتها في الحكم الفاشلة، والتي يقول منظروها اليوم فقط إنها لم تكن ترغب في خوضها أبدًا.

يأتي انهيار نظام حماس ما قبل عام 2023 في ظل كفاح منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الوطنية الفلسطينية للحفاظ على الرضى الشعبي، في ظل أزمة مالية وشيكة تُهدد بإفلاسها وتفاقم أزمة الاقتصاد. ولا تزال منظمة التحرير الفلسطينية تأمل في الحفاظ على دورها الذي لا غنى عنه، وشراء تذكرة للمستقبل من خلال مزيج من التماسك الأمني،

والإصلاحات على هامش معضلة الحكم الجسيمة، واستمرار أهميتها كجهة توظيف في القطاع العام. ولعل أعظم ما تتمتع به هو الاعتقاد السائد بأنه لا مكسب، بل ألم كبير، من تعريض الضفة الغربية لما عاناه قطاع غزة وشعبه.

بالتوازي مع ذلك، ومع تخلّي منظمة التحرير الفلسطينية عن إرثها الثوري الذي سبق أوسلو، وارتدائها عباءة بناء الدولة في ظل الاحتلال، تلاشت قاعدتها الشعبية الأساسية تاريخيًا بين فلسطينيي الشتات. أحدثت أوسلو أول شرخ في إجماع الشعب الفلسطيني حول منظمة التحرير الفلسطينية، عاكسةً انقسامًا بين من آمنوا بمسار سلمي أو عنيف نحو التحرير. ومع ذلك، حشد ظهور الحركة الإسلامية والمقاومة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين العديد من الجاليات الفلسطينية في دول المنطقة وخارجها نحو موقف يرفض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني. في غضون ذلك، سلّمت منظمة التحرير الفلسطينية معظم سلطاتها وصلاحياتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما ذبلت مؤسساتها التشريعية والتنفيذية القوية تاريخيًا بمرور الوقت، وأصبحت إلى حد كبير مجرد أدوات ضغط لقيادة رئاسية وتنفيذية متزايدة الانفصال وأحادية الجانب. إن هذه الحقائق تنذر بمزيد من الانقسام.

يشعر العديد من الفلسطينيين المعنيين بإنقاذ الوطن ومشروع التحرير الوطني بالانزعاج من أنه بعد أكثر من 15 شهرًا من الكارثة، لم تسود الوحدة السياسية، وأن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية/المقاومة المتنافسة لم تتفق بعد على بداية جديدة للنظام السياسي المدمر الذي تتقاسم مسؤولية إضعافه بالتساوي. إن المطالبات المتنافسة بالقيادة الدولية والوطنية من قِبل هذين الاتجاهين الرئيسيين في السياسة الفلسطينية، لكل منهما مؤيدوه ومنتقدوه، وحلفاؤهم وأعداؤهم الدوليون، تتناقض تمامًا مع الرأي السائد المتشكك لدى شريحة واسعة من الرأي العام بأن مطالبهم المتنافسة لا تنبع من سياسات المصلحة الوطنية. بل إن الحكمة الشعبية تُشير إلى أن النخب والقادة السياسيين غير المنتخبين وغير الشعبيين يسعون وراء السلطة والمال والمصالح، وهي أمور منفصلة عن الإرادة السيادية للشعب وحقوقه، وليست خاضعة للمساءلة أمامها. ومن الغريب أن صمود هذه الهياكل السياسية، على الرغم من انقسامها وفقدان مصداقيتها، لا يزال يتغلب على منطق القانون والحكم الرشيد والتنمية، ويعرض أي إنجازات يمكن أن يحققها الشعب الفلسطيني في رحلته الطويلة نحو إقامة الدولة والحصول على الحقوق للخطر.

المربع 2: الأيديولوجيات المبلغ عنها ذاتيًا

فيما يتعلق بالأيديولوجية، تكشف الإجابات عن توزيع متناسق نسبيًا بين الأعمار. لم تُحدد النسبة الأكبر من المشاركين أيًا من الأيديولوجيات المقترحة (اليسارية/الاشتراكية، الليبرالية، الوسطية، المحافظة، الإسلام السياسي، وغيرها)، بل اختار 29.4% "لا أحد". تشير هذه النتيجة إلى أن ما يقرب من واحد من كل ثلاثة فلسطينيين يُفضل موقفًا محايدًا، أو غير أيديولوجي، أو غير مُحدد، ربما بسبب الانفصال عن الأحزاب السياسية القائمة المرتبطة بكل من الأيديولوجيات المقترحة.

ذهبت ثاني أكبر نسبة من الإجابات إلى الوسطية (20.4%). وتميل هذه النتيجة بشكل ملحوظ إلى التحيز في الفئة العمرية 25-34 عامًا، التي كانت الأقرب إلى الوسطية، بنسبة تقارب ضعف معدل جميع الفئات العمرية الأخرى (30.5%)، مما يدل على انحياز سياسي أكثر حيادية أو وسطية بين هذه الفئة العمرية. وحصد الإسلام السياسي ثالث أعلى نسبة من الإجابات (18%)، مما يعكس توزيعًا متفاوتًا بين الفئات العمرية والمناطق للفلسطينيين الذين ينتمون إلى هذه الأيديولوجية.

الشكل 2: بغض النظر عن الأحزاب السياسية القائمة، ما هي المنصة الأيديولوجية التي تتوافق معها بشكل وثيق؟

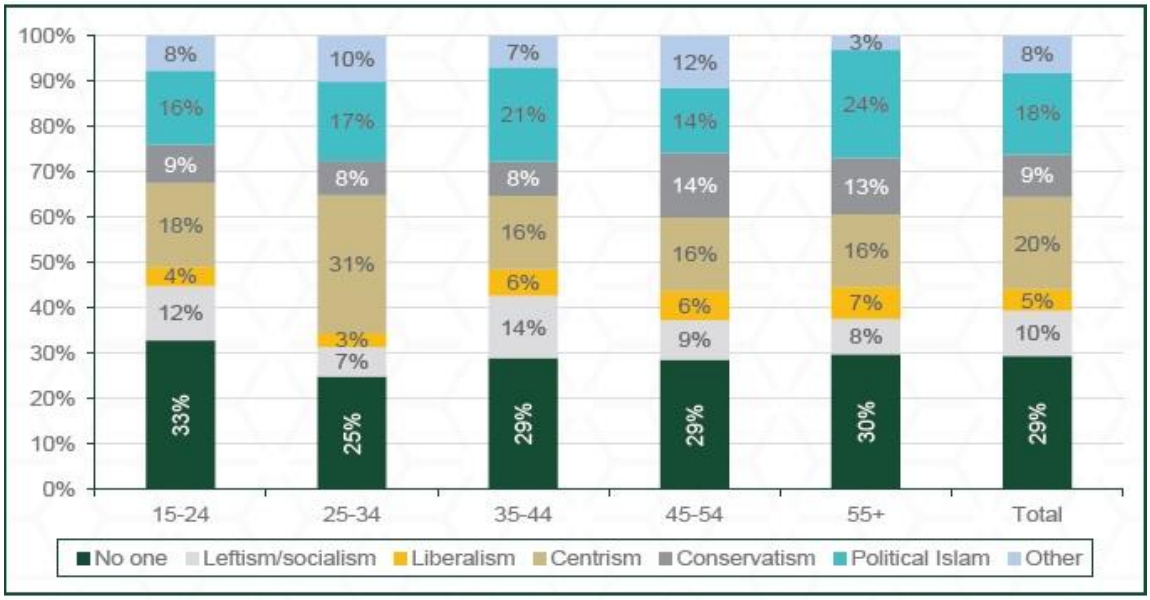

Source: Institute for Social and Economic Progress 'ISEP' (November, 2024)

3.3 المؤسسات التي تحكم الاقتصاد والمجتمع

تُفرز الأيديولوجيات الراسخة، والتكوينات الاجتماعية، والأنظمة السياسية، حتمًا، مؤسساتٍ تُدير شؤون الشعب، سواءً من حيث المنظمات العامة، أو المدنية، أو الخاصة، فضلًا عن المعايير وعمليات الحكم المقبولة، وفي إدارة التوقعات العامة تجاه الحكومة. في الأنظمة السياسية الديمقراطية، تُواجه هذه السلطات الهيكلية تحدياتٍ منتظمة، وتُقيّد من خلال صناديق الاقتراع، والتنظيم، وسيادة القانون، وحرية التعبير. لكن في الحالة الفلسطينية الاستثنائية، يُعزّز استمرار التعصب الديني، وتصاعد التحيز الطبقي أو الاجتماعي، وانتشار الأيديولوجيات السياسية المتنافسة، كل ذلك بفعل الوضع الراهن المُستمر المتمثل في حرمان الحقوق والإفقار المجتمعي.

من المجالات الحاسمة للحوكمة الرشيدة التفاعل الرسمي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تصميم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها بشكل مشترك. وبينما أُرسي مبدأ التشاور والعمل المشترك وأُضفي عليهما الطابع المؤسسي خلال النصف الأول من فترة أوسلو، إلا أنهما تراجعا مع تهميش السلطة الوطنية الفلسطينية أمام المساءلة الشعبية أو النخبوية. وتراجعت آليات الحوار الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص، ولم تعد منتديات الشفافية والمشاركة في المجتمع المدني تملك أي جهة حكومية تُخاطبها، بل أصبحت حتى تبادلات الخبراء الوزارية نادرةً وتعسفيةً وسطحيةً. إن مسار "الحكم المتعثر" للسلطة الوطنية الفلسطينية قبل عام 2023 يمر اليوم بمنعطف أكثر خطورة، مع حكومة تكنوقراطية جديدة حسنة النية، ظهرت في خضم الحرب والانقسام السياسي، وتبذل قصارى جهدها لإنقاذ سجل الحكم الذاتي الممتد على مدى 30 عامًا والخدمات الحيوية، في غياب أي بديل مقبول أو قابل للتطبيق.

يتشكل الحكم أيضًا بالجمود السياسي والنفور من المخاطرة والتغيير. ولكن، على الرغم من وجود السلطة الوطنية الفلسطينية منذ زمن طويل، ورغم أن الحكم الإسرائيلي المباشر ليس أفضل من الحكم الذاتي، وحتى لو كان "ملكنا"، لا ينبغي اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية (وإصلاحها) غاية في حد ذاته. لقد أُنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية لغرض تجاوزه الزمن، والأحداث الجسيمة، وعدم التوازن الجديد في الصراع مع إسرائيل. هذه العوامل تجعل هدفها غير مؤكد، ربما باستثناء إنقاذ إسرائيل من عناء إدارة حياة خمسة ملايين فلسطيني. في غياب أي أفق سياسي، يتساءل كثير من الفلسطينيين عن العمر المتوقع المنشود للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهل يمكن القول بشكل معقول إن إصلاحها اليوم سيُسفر عن تغييرات دائمة في حياة الشعب الفلسطيني ومستقبله، خاصة إذا تم التخلي عن الاستقلال؟

من المؤسسات المهمة المفقودة الدورُ الاستباقي للقطاع العام في تحفيز النشاط الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية. وهذا أمرٌ أساسي لحماية وتعزيز صمود الفلسطينيين في مواجهة الشدائد. في مجتمعات أخرى، مكّن القطاع العام النابض بالحياة الدول من الصمود في وجه الحروب، ومحاربة الاستعمار، وبناء مجتمعات عادلة. وبينما أشارت الوثائق التأسيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتجربة ما قبل أوسلو في الشتات إلى دورٍ محوري للقطاع العام في مرحلة بناء الدولة في فلسطين، فإن التسويات السياسية التي انطوت عليها أوسلو أدت إلى إرساء سياسات لاقتصاد السوق الحرة وتراجع دور الدولة عن الاقتصاد.

إن هذا النهج القائم على السوق الحرة، والمُكرس في خطط السلطة الوطنية الفلسطينية وسياساتها وتشريعاتها منذ تسعينيات القرن الماضي، يتعارض مع تجارب الدول النامية التي مزقتها الحروب في جميع أنحاء العالم. وقد ترك الاقتصاد الفلسطيني أعزلًا في مواجهة قوى الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية، والأسواق المحلية ضعيفة التنظيم والقابلة للاختراق، والسعي وراء الريع، والمضاربة العقارية، والتمويل. هذه الوصفة النيوليبرالية، التي كان من المفترض أن تحقق التنمية مع الحد الأدنى من "شبكات الأمان الاجتماعي" لحماية الفقراء، لم تكن مناسبة للاقتصاد الفلسطيني قبل ثلاثة عقود، وهي أقل ملاءمة اليوم. ومع ذلك، تكمن المشكلة في أن أيديولوجية السوق الحرة هذه قد ترسخت في عقول وقلوب معظم الفلسطينيين، ولا تزال تُدفع من قِبَل الدول المانحة والمنظمات التي تؤثر على أجندات الحكم الفلسطيني.

لا شك أن إصلاح الحكم الفلسطيني ضرورة حتمية، لمعالجة ممارسات الفساد السياسي والمالي في الحكومة والسوق؛ وتبسيط وترشيد البيروقراطية الحكومية بما يتماشى مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحًا؛ وتحسين كفاءة الخدمات والمرافق؛ ولعب دور قيادي في التنمية.

يُعدّ التركيز في السنوات الأخيرة على تطوير قدرات وسلطات الحكم المحلي استجابةً مناسبةً للظروف الفلسطينية الخاصة المتمثلة في التشرذم الجغرافي والانقسام السياسي، ويستحق تخصيص المزيد من الموارد وقيادة أقوى من المركز. ومع ذلك، فإن المزيد من الإصلاح على مستوى الحكومة المركزية، بمعزل عن التحول السياسي والديمقراطي، لن يُقدم على الأرجح سوى حلولٍ تخفيفيةٍ "وفقًا لأفضل تقديرات الخبراء". على أي حال، فإن الحلول التكنوقراطية من النوع الذي شهدناه على مدى الثلاثين عامًا الماضية من أجندات "الإصلاح" المُهندسة، لم تكن يومًا بديلًا مقبولًا لتحقيق الحقوق الوطنية وغيرها من الحقوق للفلسطينيين.

أصبح تمويل المانحين مؤسسة بحد ذاته، إذ يوفر أكثر من 40 مليار دولار أمريكي لتمويل نفقات التشغيل والتنمية للسلطة الوطنية الفلسطينية على مدى 30 عامًا. وقد أدى ذلك إلى نشوء قطاع يجمع بين التمويل الدولي والخبراء و"وصفات" التنمية، وبين المستفيدين من الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويتفاعلون من خلال آلية اتصال تتألف من مجموعات عمل ولجان مشتركة قطاعية وموجهة نحو المهام.

قبل عام 2023، كان طرفا هذه العلاقة الضرورية والمعقدة يعانيان من إرهاق الدورات المتكررة لتمويل دعم الميزانية، والأمن، والإغاثة، والطوارئ، وإصلاح الحكم، واحتياجات التنمية طويلة الأجل. ولم يكن الأثر التراكمي لآلاف هذه المشاريع ملموسًا دائمًا، إذ اقتصر على إبقاء السلطة الوطنية الفلسطينية مشغولة بمحاولة القيام بما يمكن القيام به دون معالجة الأسباب السياسية الجذرية لإخفاقات التنمية الفلسطينية.

في السنوات الأخيرة، أدت تهديدات وقف المساعدات، وشروط الدول المانحة التي نفدت صبرها من المأزق السياسي، إلى جعل هذا المورد المهم لبناء الدولة الفلسطينية أكثر عرضة للتدخل من قبل أطراف خارجية. إلا أن الدافع الأساسي الدائم وراء هذا الكم الهائل من مشاركة المانحين هو "عملية السلام في الشرق الأوسط". وقد استندت هذه العملية إلى تأييد شبه عالمي لحل الدولتين، وإيمان راسخ بأن التقسيم هو النتيجة الوحيدة العادلة والمفيدة للطرفين للصراع، ومفاوضات ثنائية أشرفت عليها الولايات المتحدة. وقد شكلت هذه العملية مؤشرًا لمساعدات وبرامج المانحين، والدافع وراء الإصلاح المؤسسي المتواصل، ووسيلة لتبرير وجود جهاز مدني كبير مُقيد الأيدي لجيل كامل بسبب انعدام السيادة.

اليوم، تُشكّل الكارثة التي حلّت بقطاع غزة وتُهدّد باقي فلسطين تحديًا هائلًا أمام مشاركة المانحين في المستقبل. ستفرض احتياجات الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والإنعاش بعد هذه الحرب، حتى قبل احتياجات إعادة الإعمار، مجموعةً جديدةً من التوقعات ونطاقًا جديدًا من حيث المشاركة المالية من المانحين العرب والدوليين. 3.4 أصحاب المصلحة في مستقبل فلسطين.

إن إعادة تقييم غرض وآليات المساعدة، في ظلّ مشهدٍ سياسيٍّ مشحونٍ وضعفٍ في النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، ستدعو على الأرجح إلى مشاركةٍ أكثر تكثيفًا وتدخلًا من المانحين في تشكيل مسار الخيارات السياسية الفلسطينية على المدى القريب، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

المربع 3: دور مساعدات المانحين

بعد أكثر من 30 عامًا من العمليات السياسية ومساعدات المانحين الهادفة إلى تعزيز التنمية، لا يزال الشعب الفلسطيني منقسمًا حول فعالية هذه الجهود. ففي قطاع غزة، ينظر حوالي ثلثي السكان (65.75%) إلى مساعدات المانحين بإيجابية، بينما يعتبرها الثلث غير فعالة. ويتوافق هذا التصور إلى حد كبير بين مختلف الفئات العمرية، باستثناء من تزيد أعمارهم عن 55 عامًا، حيث ينظر ثلاثة من كل أربعة إلى مساعدات المانحين بإيجابية ويعتبرونها فعالة. أما في الضفة الغربية، فتنقسم الآراء بشكل أكثر توازناً، حيث يرى حوالي 52% أن مساعدات المانحين غير فعالة، بينما يعتبرها حوالي 48% فعالة.

الشكل 3: إلى أي مدى تعتقد أن مساعدات المانحين كانت فعالة للتنمية في فلسطين؟

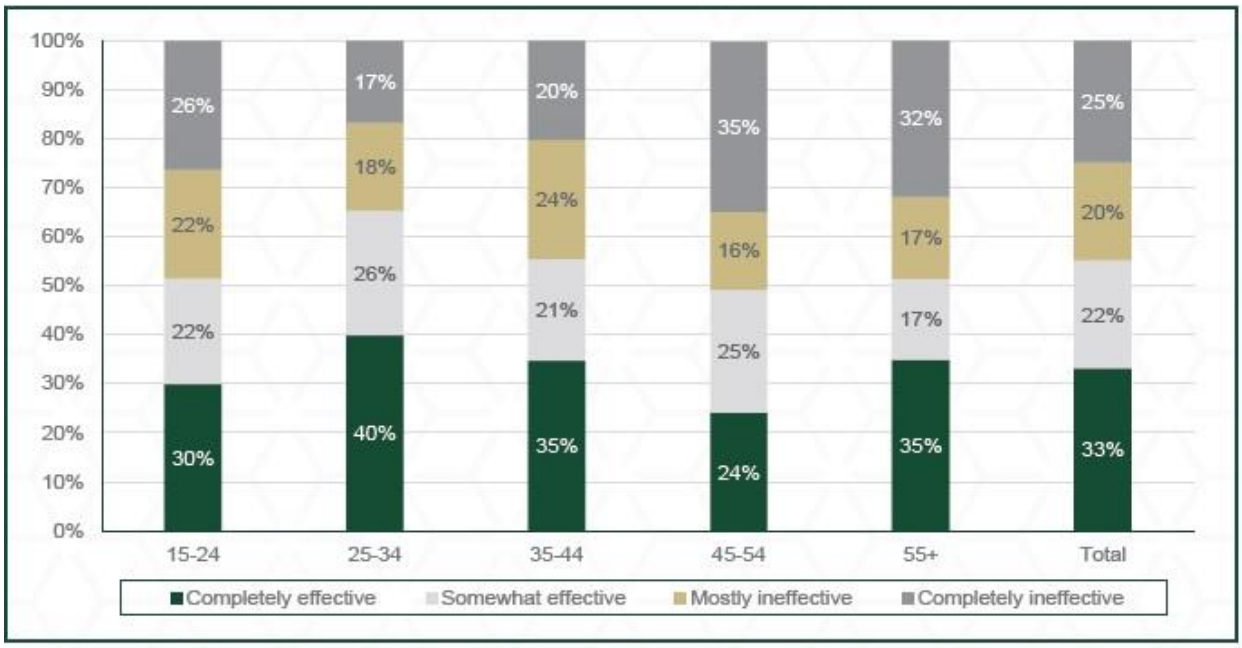

Source: Institute for Social and Economic Progress 'ISEP' (November 2024)

3.4 أصحاب المصلحة في مستقبل فلسطين

ينبغي أن يكون الشعب الفلسطيني، سواءً أكان يعيش تحت الحكم الإسرائيلي أم في المنفى، صاحب المصلحة الوحيد في مستقبل مشروعه الوطني. لكنه اليوم أقل قدرة على تحديد مستقبله من أي حقبة منذ نكبة عام 1948. اتسمت فترة الستينيات والثمانينيات بتأثير الحركة الثورية الفلسطينية والانتفاضات الشعبية المدعومة بنوع من المركزية التعددية الديمقراطية في صنع القرار. ولكن مع حصار منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982 وهزيمتها في بيروت، والعزلة العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب حرب الخليج الأولى عامي 1990 1991، بدأت مصالح الشعب والقيادات ومصائرها تتباعد. وهكذا، بدأ طريق الانحدار الطويل من حيث تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتخليها عن السيطرة الديمقراطية على السلطة الوطنية الفلسطينية، والضغط المستمر على الحياة الطبيعية الذي فرضه احتلال قاسٍ ومتزايد

العدوانية. كل هذه العوامل مجتمعةً حرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه. فالانقسام السياسي، والسياسات الزبائنية، وهيمنة رأس المال والأعمال التي لا جدال فيها في تحديد المصلحة الوطنية، قد شتتت الجسم السياسي والنظام.

في الضفة الغربية، تتألف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، المُسنّة، من ممثلين عن حركة فتح وعدد قليل من الفصائل

المربع 4: الشرعية بين المقاومة والتمثيل

بشكل عام، يرى الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الانتخابات والمقاومة مصدران مهمان لشرعية القيادة الفلسطينية. يوافق اثنان من كل خمسة (42%) بشدة على أن الانتخابات هي السبيل الوحيد لكسب الشرعية للقيادة الفلسطينية، ويوافق 16% آخرون إلى حد ما على هذه العبارة. وفيما يتعلق بالانخراط في المقاومة، يوافق واحد من كل ثلاثة (34%) بشدة على أهميتها للقيادة الفلسطينية، ويوافق 20% آخرون إلى حد ما على ذلك.

في حين أن الآراء المتعلقة بأهمية الانتخابات متشابهة عمومًا في الضفة الغربية وقطاع غزة (56% و60% على التوالي)، مما يعكس رغبة مشتركة في انتخابات نزيهة، تباينت الآراء بشأن المشاركة في المقاومة بشدة؛ إذ يوافق 65% من الفلسطينيين في الضفة الغربية بشدة أو نوعًا ما على أن المقاومة مصدر مهم لشرعية القيادة، مقارنةً بـ 37% فقط في قطاع غزة. وكانت الفئة العمرية الأصغر، 15-24 عامًا، هي الأكثر موافقة بشدة على هذا البيان في الضفة الغربية (54%)، وفي الوقت نفسه الأكثر معارضة بشدة في قطاع غزة (42%)، مما يشير إلى اختلاف كبير في تقييم دور المقاومة في القيادة الفلسطينية منذ الصغر في جميع أنحاء المنطقة.

تختلف ظروف وواقع الحياة تحت الاحتلال اختلافًا صارخًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة منذ الحصار المفروض على قطاع غزة عام 2007 وحرب إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتي تعتبرها محكمة العدل الدولية بمثابة إبادة جماعية محتملة؛ ومن المرجح أن هذا يفسر هذا الاختلاف في الرأي.

الشكل 4: إلى أي مدى تتفق مع العبارات التالية؟

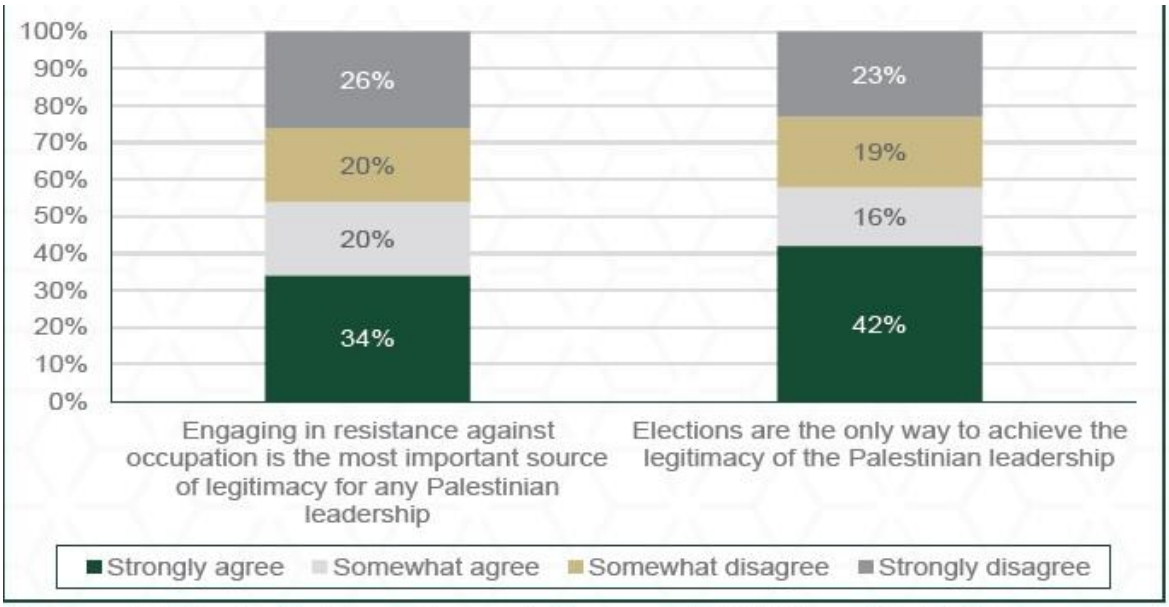

Source: Institute for Social and Economic Progress 'ISEP' (November 2024)

الصغيرة الأخرى. وكان معظم هذه الفصائل، حتى قبل أوسلو، هامشيًا في المشهد السياسي السائد للفلسطينيين أينما وُجدوا. واليوم، لا تملك هذه الفصائل سوى القليل من الدعم الشعبي أو التنظيمات، ولا تُقدّم سوى القليل من الأفكار أو أساليب النضال لتحقيق الاستقلال الموعود، والذي لا يزال بعيد المنال، للشعب الفلسطيني. ويُفاقم الخلل المؤسسي للمجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية أزمة الشرعية التي تُحيط بها، ويُعمّق النظرة العامة إلى هيئتها التنفيذية على أنها دائرة مغلقة من المقربين من الرئيس. ومع ذلك، تحتفظ منظمة التحرير الفلسطينية بالمكانة الدبلوماسية والسياسية المعترف بها دوليًا، باعتبارها الممثل الشرعي لفلسطين، وتدّعي أنها تعمل وتتحدث باسم شعبها.

نظريًا، تُعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أُنشئت لإدارة مرحلة حكم ذاتي مؤقت. ولكن بعد تأسيسها بفترة وجيزة، استوعبت السلطة الوطنية الفلسطينية مهام منظمة التحرير الفلسطينية في الحكم السياسي، والمالية، والأمنية، والإدارية، باستثناء العلاقات الخارجية والمفاوضات السياسية. وُجهت الطعن لأول مرة إلى هذا الترتيب المزدوج للحكم الذاتي المؤقت عندما تولت حماس السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. وبذلك، أيدت حماس شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مشاركتها في انتخاباتها وإدارة الحكم الذاتي الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، رفضت الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية والعملية السياسية التي ارتبطت بها. ولا شك أن هذا الموقف المخادع زاد من تعقيد معضلة الحكم الفلسطيني وازدواجيته، من خلال خلق طبقة ثالثة أخرى من الشرعيات البديلة.

كما فقدت حركة فتح الحاكمة في الضفة الغربية جزءًا من قاعدتها الانتخابية نتيجة عمليات الطرد والانشقاق خلال العقد الماضي، شهدت حماس أيضًا انقسامًا داخليًا. انحصر هذا الانقسام إلى حد كبير بين مناصري المقاومة المسلحة وأجهزتها المدنية التي تُركز على نجاح تجربتها في الحكم الإسلامي، وأكثر تشككًا في إمكانات المقاومة المسلحة وعواقبها. وقد أدى ذلك إلى توترات، حُسمت بعواقب غير متوقعة على الحركة، وعلى فلسطين ككل، في السابع من أكتوبر.

يضاف إلى هذا التعقيد الوضع السيء الذي يعيشه المقدسيون الفلسطينيون. فهم يعيشون في حالة من الضياع، منفصلين عن الحكم الذاتي والتنمية، ومعزولين عن بقية مشروع الدولة القومية الفلسطينية بسبب الضم الإسرائيلي غير القانوني. تُعدّ القدس جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية الفلسطينية ورموزها الوطنية. ولكن مع ترك وضعها للمفاوضات النهائية التي لم تتحقق، خضع المقدسيون لحكم الدولة الإسرائيلية المباشر دون تمثيل بلدي أو حكومي. ومع ذلك، تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية القدس الشرقية عاصمة فلسطين المستقبلية، حتى في الوقت الذي تُكافح فيه المؤسسات الفلسطينية القليلة المتبقية في المدينة من أجل البقاء تحت ضغط سياسات التهويد المتسارعة والمستمرة.

يزداد تعقيد منظومة قضايا الحكم تعقيدًا بسبب الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين، التي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، والتي لا تزال مجرد ذريعة أكثر منها حقيقة واقعة. في ظل المناخ الحالي من انهيار الشرعية المؤسسية للمطالبين الرئيسيين بالوكالة والتمثيل الفلسطيني، من المناسب التساؤل عن المعنى القانوني والسياسي لمطلب منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بدولة فلسطين. هل يُقصد به الاعتراف بحق نهائي للشعب الفلسطيني، أم بادرة تضامن عندما لا تكون سيادة الدولة مطروحة؟ هل يعني الاعتراف بالدولة أيضًا الاعتراف بها كتجسيد لوطنية شعب وتقرير مصيره الوطني، أي كممثل شرعي وحيد له؟

يتجلى هذا التناقض في هذه القضية في التصريحات الرئاسية والرسمية الفلسطينية الأخيرة بشأن عدم قابلية تجزئة الحكم الفلسطيني بين قطاع غزة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤكدةً أن قطاع غزة لا يمكن أن يُحكم إلا من خلال ثالوث دولة فلسطين، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية (ومؤخرًا، "لجنة إدارية محلية" مقترحة). وهذا يطرح السؤال: لماذا تحتاج فلسطين إلى أربع طبقات مختلفة ومتدهورة من أطر الحكم الذاتي المزدوجة في ظل أزمة وجودية؟ نحن بحاجة إلى توضيح أي منها يُمثل الخطاب الوطني للفلسطينيين.

على الرغم من هيمنة فصائل عملاقة على السياسة الفلسطينية، إلا أن تشكيلات اجتماعية واقتصادية أخرى تتضافر وتحاول التأثير على المستقبل. إن مصالح الطبقة الرأسمالية وطبقة رجال الأعمال الفلسطينيين، التي أثبتت تاريخيًا وطنيتها كأي طبقة برجوازية في حركات التحرر الوطني، لا تتطابق مع مصالح المؤسسة السياسية. للقطاع الخاص الكثير مما يشكو منه بحق، من سوء تنظيم الأسواق، وضعف المؤسسات، وضعف إنفاذ القوانين، وعدم كفاية الموارد العامة المُستثمرة في التنمية. إن بطء وتيرة تشكيل الدولة الفلسطينية وتعقيد مسارها، بفعل السياق الاستعماري المعادي ووظائف الحكومة غير السيادية، يُمثلان عاملًا مثبطًا لرأس المال والأعمال، لا سيما في ظل غياب آليات قانونية فعّالة لحل النزاعات.

إن فئة "المواطنة" الأوسع، أي الخمسة ملايين فلسطيني الذين يعيشون في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، يعانون من ضعفٍ مماثلٍ لقطاع الأعمال ورأس المال من حيث قدرتهم على تأكيد حصتهم في مستقبلهم. وقد رضخ معظم الفلسطينيين للزعم التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن "التناقض الأساسي" مع المشروع الاستعماري الإسرائيلي يُقدم على "التناقضات الثانوية" المتمثلة في الصراعات الاجتماعية والاقتصادية بين رأس المال والعمال، والديمقراطية وغير الديمقراطية، أو الحركات الدينية والعلمانية. وفي هذا الإطار، تُؤجل هذه الأسئلة "الثانوية" حتى لا تُعرّض "الجبهة الوطنية" اللازمة للتحرير للخطر، بينما تتفاقم المشاكل الكامنة وراءها وتنمو. وتتفاقم أزمات اجتماعية عديدة تحت السطح، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، وانعدام

الأمن الاجتماعي، وعدم المساواة في الدخل. وتظل هذه القضايا المشروعة في غرفة انتظار الاستقلال الوطني حتى مع استمرار المتضررين في العيش دون أي وكالة وفي ظل قلة المناصرة لقضاياهم أو قدرة الحكومة على حل معاناتهم بسبب الافتقار إلى المشاركة والتمثيل الديمقراطي.

أخيرًا، لطالما لعبت الجهات الخارجية دورًا رئيسيًا في تقييد أو توجيه السياسة والخيارات الفلسطينية. حتى أوسلو، كانت الدول العربية ودول المعسكر السوفيتي هي الجهات الفاعلة الرئيسية، مع أنها كانت تعتمد على حسن نوايا منظمة التحرير الفلسطينية بنفس القدر، كما كان العكس صحيحًا. ومنذ أوسلو، كانت الدول الغربية (ولا سيما الولايات المتحدة) وإسرائيل هي الجهات الفاعلة الرئيسية التي تحدد إمكانية قيام دولة فلسطينية وسيادتها. وقد منح إطار أوسلو إسرائيل سلطة مطلقة لتطبيق أو انتهاك الاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومواصلة السيطرة على حياة الفلسطينيين.
ولطالما كانت واجهة الحكم الذاتي الفلسطيني أسيرة السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، وملتزمة باستمرار حسن نوايا المجتمع الدولي. اليوم، تتعرض قضية استقلال وحقوق الفلسطينيين لمزيد من التهديد بسبب خطط إدارات "انتقالية" دولية وقوات حفظ سلام لحكم قطاع غزة القاحل، وسلطة وطنية فلسطينية تترنح في الضفة الغربية على شفا الانهيار المالي، وحكومة إسرائيلية عازمة على إلحاق هزيمة كاملة بالتطلعات الوطنية الفلسطينية وتوسيع سيادتها إلى أجل غير مسمى من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط.

أكثر من أي ديناميكية هيكلية أو مؤسسية أو سياسية-اقتصادية أخرى، لا تزال خطط إسرائيل على الورق والحقائق الاستعمارية على الأرض هي السبب الرئيسي لفشل ترجمة الهوية الوطنية الفلسطينية إلى سيادة. ستستمر حياة الفلسطينيين، حتى وهم محرومون من الحرية والعدالة. والآن، يُهدد الوجود الفلسطيني في وطنهم بالإبادة الجماعية، ونظامهم السياسي منقسم وعاطل، ومواردهم الاقتصادية عرضة للنهب الاستعماري. في هذا السياق، يصعب تصور استراتيجية تُبعدنا عن هياكل ومسلمات العقود الماضية من تقرير المصير الوطني غير المكتمل.